وامرائين هو قيد للوجوب ويكفي في الجواز لغرضها امرأة واحدة وغرضها وحدها ان امنت اما غرضها وان قصر لغير فرض الحج من حج نفل او عمرة فحرام مع الشوة مطلقا ولو اذن الزوج بل لابد من خروجه هو او المحرم او عبد بشرطه معها فيقع الاثم من خروج النساء الى المقابر الخارج السور مفصية يجب منعهن منه قوله بان لم يرب تمكنه اي يثبت والبا للسببية نعم ان كان عليه او دون مسافة قصر منها لزمه الحج بنفسه مع امنه لحالة لاعتقد معها على الحركة وقوله الاستمساك السابق اي بلا مشقة شديدة قوله وان يجد شرط للاستطاعة بالغير وكذا ما بعد فالشرط احد هذه الامور الثلاثة قوله يوم الاستيجار خرج بذلك نفقته ونفقة العيال ذهابا وايابا فلا يشترط كونها فاضلة عما ذكر لاقامته عندهم وتمكنه من تحصيل مونته ومؤنتهم قاله م ر قوله متمكن عاد ذلك اي بالنسبة من حج او عمرة بعضا كان المتطوع به اصلا او فرعا او اجنبيا بداه بذلك ام لا فيجب سواله اذا توهم فيه الطاقة ويشترط ان يكون المتطوع غير مطلوب موثوقا به اذا فرضه وكون بعضه غير ماش ولا محمولا على الكتب او السوال الا ان يكتب في يوم كفاية ايام وسؤه دون مرحلتين وخرج بالمتطوع بالنسك المتطوع بمال للاجرة ولو ولدا فلا يجب انابته لعظم المنة به بخلاف المنة في بذل الطاعة بنسك بدليل ان الانسان ليستنكف عن الاستعانة ببدنه في الاشغال وحيث اجاب المطاع لم يرجع وكذا المطيع ان احرم ولومات المطيع والمطاع او رجع المطيع قال كاج بعد امكان الحج استقر الوجوب في ذمة المطاع فيحج من تركته والا بان كان ذلك قبل تحرمه اهل بلده لم يستقر ولو كان له مال ولم يعلم به اومن يطيعه ولم يعلم بطاعته وجب عليه الحج وجوب استقرار اعتبارا بما في نفس الامر اهـ ملخصا ثم المنظ وم قوله بالرزق بفتح الراء وكسرها اي النفقة فان قال لم حج عني بالرزق او بالنفقة كانت جهالة سواقدر ذلك اولا لصحة فيما اذا قدر ويلزمه المسمى وفاسدة ان لم يقدر وتلزمه اجرة المثل والحج صحيح بكل حال واما الصورة التي ذكرها بقوله لكان يقول له حج الخ فليس اجارة ولا جعالة بل وعد وضرع من الجانبين ذكان بالعمل وقف ابا الرزق قوله فلو استاجره بالنفقة اي الكفاية والرزق كانه

تقتض

فلا يجوز ان تخرج خارج السور ولو مع النسوة الثقاة او اذن الزوج

ع ع ع

او الدا

ع

عج الاستعانة بمال غيره ولا يستنكف عنه المستطيع

م ص ح

يناقضان

ع

تقتضي اي عقد بلفظ الاجارة بان قال استاجرتك لتحج عني بالرزق او بالنفقة ومقوله لم يصح اي الاستيجار وتلزمه اجرة المثل وقوله لجهالتها وتلزمه اجرة المثل وقوله لجهالتها خرج ما لو قال عكسه فخذ كذا وكذا فانه يصح ويلزمه المسمى والحج صحيح بكل حال كما مر والفرق حينئذ بين هذه والجعالة انه ان عقد باخذ اللفظ ثبت فيه احكامه المعلومة له في بابه كالجواز من الجانبين في الجعالة دون الاجارة قاله ر والاجارة هنا اما اجارة عين كاستاجرتك عني او عن ميتي هذه السنة فان عين غير السنة الاولى لم يصح وان اطلق صح وحمل على الحاضرة ويشترط لصحة العقد قدرة الاجير على الشرع في العمل واتيانه المدة هنا والمكي ونحوه يستاجر في اشهر الحج واما اجارة ذمة كقوله الزمت ذمتك تحصيل حجة ويجوز الاستيجار في هذا الضرب على المستقبل فان اطلق حمل على الحاضرة فيبطل ان ضاق الوقت ولا يشترط قدرته على السفر لامكان الاستنابة في اجارة الذمة ولو قال استاجرتك لتحج عني بنفسك لم يصح على المعتمد لان الدينية في الربط بعين فخصا فتعين كما اسلم في غير بستان بعينه ويشترط معرفة اعمال الحج للمتعاقدين واجبات وسنن لانه مقصود عليه حتى يحط التفاوت لما فوقه من السنن ولا يجب ذكر الميقات ويحمل حالة الاطلاق على الميقات الشرعي ولو استاجر للقران فالدم على المستاجر فان شرطه على الاجير بطلت الاجارة ولو كان المستاجر للقران مفردا فالصوم الذي هو بدل الدم على الاجير وجاء الاجير يفيد وتنفسخ به اجارة العين لا الذمة لعدم اختصاصها بزمن وينقلب فيها الحج للاجير وعليه المضي في فاسده والكفارة ويلزمه في اجارة الذمة اذا بقي بعد القضاء عن نفسه بحج اخر للمستاجر في عام اخر او يستنيب من يحج عنه في ذلك العام او غيره وللمستاجر الخيار فيهما على التراخي لتاخر المقصود ولو حج او اعتمر بمال حرام عصى وسقط فرضه اهـ بجعل ذلك اي من الجعالة والاجارة ولو فاسدتين والتمر كما مر قوله عنه اي عن المستاجر اعلم يكن على الاجير حجة الاسلام والاوقع عنها وان قصد المستاجر كما سياتي في الباب بعده